(محددات تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى)

أ٠م٠د سامي مهدي العزاوي جامعة ديالى/كلية التربية الأساسية
م٠د محمود محمد سلمان جامعة ديالى/كلية التربية الأساسية
م٠م حذام خليل حميد جامعة ديالى/كلية التربية الأساسية

المبحث الأول : الإطار المرجعي

اولا : إشكالية البحث

أن مسالة تنظيم الأسرة ، لا تنبع من فراغ ، إنما هي انعكاس لماهية مجموعة من المتغيرات المستقلة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والديمغرافية وبموجب تلك المتغيرات يتم رسم السياسات السكانية لكل مجتمع ٠فنجد بعض المجتمعات تدعو الى تنظيم الأسرة ، بينما يدعو بعضها الأخر الى تشجيع الإنجاب في ضوء خلق موازنة بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية –السكانية –وما يترتب على ذلك من نقص سكاني أو فائض سكاني ٠

ويعد كل من تنظيم الأسرة أو تشجيع الإنجاب مشكلة بحسب الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع ، ففي الوقت الذي يشكل ارتفاع مستوى الإنجاب مشكلة سكانية في مصر مما يترتب عليه فائض في حجم العمالة وارتفاع مستوى البطالة الأمر الذي اضطرها الى تصدير عمالتها الى الخارج فان أقطار أخرى كدول الخليج ادى تعدادها السكاني المنخفض وإمكاناتها الاقتصادية المرتفعة الى استيراد العمالة الوافدة ومثل هذا ما شكل لها مشكلة أيضا وذلك لقلة السكان الأصليين مقارنة بالوافدين ٠عليه أصبحت مسالة تنظيم الأسرة من العوامل الأساسية في إطار التخطيط الاجتماعي ٠

وفي ضوء ما تقدم يصبح ارتفاع تكلفة الأطفال المباشر وغير المباشر من بين أهم الأمور التي تصاحب عملية التنمية والتخطيط الأسري (Family Planning) في المجتمعات التقليدية وبما يؤدي الى انخفاض العدد الذي يرغب الزوجان في إنجابه ومن ثم مراجعة القرارات الإنجابية في ضوء ما يمر به المجتمع من تنمية وتغيير اجتماعي (الخريف ،١٩٩٩ص١١٨) ٠

ومما تجدر الإشارة اليه أن العراق يعد من بين الأقطار العربية التي تشجع على الإنجاب نظرا لتوفره على الإمكانات الاقتصادية اللازمة ،وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي ذات الطابع القيمي ،فضلا عن دخول العراق لمرحلة الانطلاق نحو التصنيع في السبعينات الى جانب ما شهده العراق من تطور بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ واستقرار سياسي واجتماعي انعكس على الأسرة العراقية ،وبما هيأ لها مستلزمات رفاهيتها٠

ألا أن التنمية في العراق في نهاية العقد السبعيني وبداية العقد الثمانيني انحرفت عن مسارها بدرجة عالية ،اثر الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت اكثر من ثماني سنوات وفرض الحصار الاقتصادي على العراق لاكثر من ثلاث عشرة سنة، فضلا عن التخبط السياسي الذي مر به القطر طيلة تلك السنوات وحتى دخول القوات الأجنبية العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ٠كل ذلك أدى الى تصديع البناء الاجتماعي وتعرض مؤسسات المجتمع الى –اللامعيارية (فقدان المعايير) –وانعكس مباشرة على الأسرة العراقية التي عانت الأمرين ،وتحملت من الأعباء والمسؤوليات فوق ما تطيق ٠لعل من أهمها ما يمكن إنجابه وتنشئته من الأطفال في ضوء جملة من المتغيرات من قبيل تدهور التعليم وارتفاع مستوى الأمية بشقيهاالأبجدي والحضاري ، وقلة خدمات الأسرة الى حد انعدامها في بعض الجوانب وحالة القلق والتوتر التي أضحت هاجس المواطن العراقي ٠

مثل تلك الظروف انعكست على السلوك الإنجابي للأسرة العراقية وجعلتها تسير باتجاه تنظيم الأسرة بعد أن كانت تشجع على الإنجاب ٠وكانموذج للأسرة العراقية يروم بحثنا الى التعرف على محددات تنظيم الأسرة في محافظة ديالى لاعتبارات ذاتية وموضوعية من خلال تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من النساء المتزوجات للوقوف على تلك المحددات ٠

هذا ولما كانت إشكالية البحث – أي بحث– تعبر عن التساؤلات التي تحتاج الى اجابة عليه يمكن صياغة مشكلة بحثنا بصيغة السؤال الأتي : ما محددات تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى ؟

ثانيا : أهمية البحث والحاجة أليه

يعد تنظيم الأسرة وتحديد حجمها في الوقت الحاضر من مؤشرات تطور المجتمعات وتقدمها ، وارتفاع مستوى الوعي الديمقراطي لدى سكانها ٠وتشير الإحصاءات الحديثة الى اتساع نطاق تنظيم الأسرة في البلدان المتقدمة ، كما أن أعدادا متزايدة من الدول النامية بدأت تسير باتجاه تنظيم الأسرة ٠

ولم تكن إجراءات تنظيم الأسرة التي مارستها تلك البلدان اعتباطية إنما كانت بفعل أسباب موضوعية ٠ذلك أن سرعة نمو السكان وما ينجم عنه من مجاعات وامراض وفقر وتخلف ، نبه الديمغرافيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، ومنظمات الصحة العالمية الى خطر التزايد السكاني وتأثيره المباشر على اقتصاديات تلك البلدان ،وما ترتب على ذلك من تصدع المؤسسات البنيوية في المجتمع ٠

من اجل ذلك صار العلماء والمتخصصون يبحثون عن وسائل مشروعة وفعالة للحد من نمو السكان المتسارع ،فكان تنظيم الأسرة أحد تلك الحلول من اجل ضمان رفاهية المجتمع واستقراره ٠

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهمية بحثنا بالنقاط آلاتية :

- التعرف على أهم المحددات المعتمدة في تنظيم الأسرة في المجتمع المحلي ومدى فاعليتها ،والعمل على تعزيزها منعا لتجنب الولادات غير المرغوب فيها
- تحديد واختيار زمن الولادة وتوقيتها بحسب قابليات المرأة الصحية ، واستعداداتها المعنوية ،وبما يحافظ على نشاط المرأة وفاعليتها ٠

- التقليل من الضغوط المتزايدة التي يفرضها نمو السكان على الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع الأكبر ٠
- تهيئة الظروف والمتطلبات اللازمة لتنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة تعمل على تهيئة أسباب النجاح وضمان مستقبل افضل لهم ٠
- خلق الموازنة المطلوبة من خلال التخطيط بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية بما يضمن توزيع الثروة بشكل عادل ومنصف ٠
- التقليل من حدة البطالة وضمان تهيئة فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمع ٠
- تحقيق مجتمع الرفاهية بتامين حاجات المواطنين اللازمة لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم ٠
- التمكن من توظيف الأيدي العاملة واستثمار طاقاتها بأقصى درجة ممكنة وبما يسهم في أعداد أيدي عاملة ماهرة ومنتجة .

ثالثا : هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة المحددات المؤثرة في تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى ٠

رابعا : فرضيات البحث

من الهدف أعلاه اشتقت الفرضيات الصفرية الآتية :

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة وبين:

١. عمر المرأة عند الزواج ٠
٢. عمر المرأة الحالي ٠
٣. عدد الأطفال الأحياء للمرأة ٠
٤. عدد الأطفال المتوفين للمرأة ٠
٥. مستوى تعليم الزوجة .
٦. مستوى تعليم الزوج ٠
٧. نوع السكن ٠
٨. مستوى المعيشة .
٩. الحالة العملية للمرأة ٠
١٠. محل إقامة الأسرة ٠

خامسا : مفاهيم ومصطلحات البحث

١- المحددات Determinants

يعرفها الباحثون إجرائيا بأنها كل عامل أو عنصر أو شخص محدد قد يسهم في تنظيم الأسرة من قبل النساء المتزوجات ٠

٢- تنظيم الأسرة Family Organization

عرفها علي ١٩٨٥ بانها: اتباع نمط معين من أنماط الحياة ، يتحمل فيه الزوجان مسئوليتهما الكاملة تجاه أطفالهما واتخاذ الأجرات اللازمة لتفادي زيادة النسل والتكاثر بصورة آلية (علي ،١٩٨٥ ص ١٣٥)

وعرفتها منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧١ في الرباط بانها:

(قيام الزوجين بالتراضي فيما بينهما ،ودون إكراه ، باستخدام وسيلة مشروعة ومامونة لتأجيل الحمل او تعجيله بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية ، وذلك في نطاق المسؤولية نحو أولادهما وانفسهما) (المؤمني ،واخرون ،١٩٩٧،ص١١١) ٠

المبحث الثاني / الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

أولا : الأدبيات النظرية

١- نبذة تاريخية عن الواقع الديمغرافي للعراق ومحافظة ديالى

بلغ عدد سكان العراق رسميا ولاول مرة عام ١٩٣٤ حوالي(...،٣٨.، ٣) نسمة ٠واجريت بعد ذلك خمسة تعددات شاملة في القطر في السنوات ١٩٤٧ ،١٩٨٧،١٩٧٧،١٩٦٥،١٩٥٧ ٠ وقد بلغ تقدير سكان العراق عام ١٩٤٧ حوالي(١٨٥، ٨١٦، ٤)نسمة بمعدل نمو سكاني قدره(٧٨٧، ٢) في المائة خلال الفترة من ١٩٣٤-١٩٤٧ ، ثم تطور حجم السكان الى(٩٦٠، ٣٣٩، ٦) نسمة عام ١٩٥٧ بمعدل نمو سنوي ١٠٥، ٣ في المائة في حين اصبح عدد السكان (٢٣٠ ،٩٧.، ٨) نسمة عام ١٩٦٥ وبمعدل نمو سنوي قدره ٤٢٥، ٣ في المائة وفي عام ١٩٧٧ اصبح عدد سكان العراق ٤٩٧، ٠٠٠، ١٢ نسمة بمعدل نمو سنوي قدره ٢٤٢، ٣ في المائة ، ثم ارتفع عدد سكان العراق حسب تعداد ١٩٨٧ الى (١٩٩، ٣٣٥، ١٦) نسمة أي بمعل نمو سنوي بلغ ١٣ ، ٣ في المائة ٠

ومن خلال المعطيات الرقمية يلاحظ أن نمو سكان العراق هو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم والوطن العربي إذ بلغ ٣% سنويا ٠ ألا أن معدلات الولادات انخفضت في السنوات الأخيرة وخاصة في فترة الحرب العراقية الإيرانية وهذه نتيجة منطقية ظهرت في اغلب الدول التي خاضت حروبا طويلة (الأمم المتحدة ،١٩٨٩ ،ص٣٨-٣٩) ويقع ضمن مجموعة الدول العربية التي تعمل على رفع مستويات الإنجاب وذلك بتطبيق نظام الحوافز (العكيلي ،١٩٨٩ ص ٣٨)

ألا أن مما تجدر الإشارة اليه في هذا المقام أن السياسة السكانية في العراق في ظل الحصار المفروض على العراق بدأت تسير باتجاه تنظيم الأسرة وتحديد النسل وذلك لعدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية اللازمة للإنجاب بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة وتدني المستوى المعاشي للأسرة العراقية وهو ما انعكس على نسبة النمو السكاني التي أخذت بالتناقص تدريجيا ٠

أما بخصوص حجم ونمو سكان محافظة ديالى فيمكن القول أن عدد سكان المحافظة تزايد بصورة مضطردة خلال المدة بين تعدادي ١٩٧٤ و١٩٩٧ فكان عدد السكان عام ١٩٤٧ نحو ٤١٣ ، ٢٧٢نسمة ازداد الى ٨٣٦، ٣٢٩ نسمة في عام ١٩٥٧ والى ٧٥٤، ٥٨٧ نسمة في عام ١٩٧٧ ثم اصبح ٤٨٣، ٩٣٦ نسمة في عام ١٩٨٧ ، وتجاوز المليون عام ١٩٩٧ حيث بلغ ٢٢٣، ١٣٥ ،١ نسمة ٠

هذا وقد صاحب التطور العددي لسكان المحافظة ارتفاعا في معدل نموهم السكاني إذ كان ٢،٤% علم ١٩٤٧ ارتفع الى ٣% بين عام ١٩٧٧ و١٩٨٧ ثم انخفض الى ٢،٤% عام ١٩٩٧ ويعزى هبوط نمو سكان المحافظة الى كثرة الوفيات اثر الحروب التي مر بها العراق فضلا عن تحديد النسل وممارسة تنظيم الأسرة نتيجة الظروف الاقتصادية المتدنية

الناجمة عن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق (الساعدي حميد ،وخضير التميمي ،٢٠٠٣ ص ١٤٢-١٤٣) ٠

٢- أدبيات الدراسة

يشير "إسترليني " الى أن ما يمكن إنجابه وتنشئته من الأطفال والطلب عليهم يحددان معا دوافع تحديد النسل أو تنظيم الأسرة فإذا كان الإنجاب الممكن اقل من الطلب فقد تنتفي الرغبة في التحديد ... وفي حالة العرض المفرط الذي يحدث عندما يزيد ما يمكن إنجابه من الأطفال على حجم الطلب عليهم فان الوالدين يواجهان عندئذ إمكانية إنجاب أطفال غير مرغوب فيهم مما يدفعهم الى تنظيم النسل أو تحديده ونتيجة لذلك يكون هناك طلب وشدة إقبال على وسائل تنظيم الأسرة (الخريف ، ١٩٩٩، ص١١٨-١١٩) .

وتعد وسائل تنظيم الأسرة من أهم المحددات المباشرة (أو الوسيطة) للخصوبة وعلى الرغم مما حظيت به الوسائل من اهتمام كبير من قبل الباحثين والعاملين في التخطيط وادارة التنمية في الوقت الحاضر ألا أنها كانت وسيلة مهمة لحفظ التوازن داخل الأسرة حتى في المجتمعات ما قبل التحول الديمقراطي في أوربا ، وما زالت تؤدي الدور نفسه في لوقت الحاضر .(الخريف ١٩٩٩ ص١١٦)

وخلال العقود القليلة الماضية ازداد دور وسائل تنظيم الأسرة بدرجة كبيرة جدا لتعليق الآمال في بعض الدول على فعاليته في الحد من النمو السكاني حتى في حالة العجز عن إحراز تقدم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعل انخفاض مستوى الخصوبة في بنغلادش خير دليل على فعالية برامج تنظيم الأسرة على الرغم من انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية (الخريف ،١٩٩٩ ص١١٧)

وفي الوطن العربي لا يزال هناك نقص وعي بأهمية تنظيم الأسرة وطرق هذا التنظيم ، وبالظروف المرتبطة بالحمل والإنجاب عند المرأة العربية (الغانم ،٢٠٠٤،ص٣٢٤)أما بالنسبة لسياسة العراق السكانية الخاصة بالخصوبة فأنها منوطة بجملة من العوامل والمتغيرات التي شجعت على زيادة الإنجاب ذلك أن توفر الثروات الطبيعية في العراق والمساحات الزراعية الواسعة ووفرة الموارد المائية فضلا عن الكثافة السكانية المنخفضة (٣٦ شخصا للكيلو متر المربع)مقارنة ببعض البلدان فضلا عن الآثار المباشرة وغير المباشرة التي خلفتها الحرب مع إيران كل ذلك عمل على أن تتجه سياسة الدولة السكانية نحو زيادة الإنجاب وتشجيع الزواج المبكر (العكيلي،١٩٨٩ ص٤٢).

الان مما ينبغي تأكيده أن السياسة السكانية في العراق بدأت تسير باتجاه تنظيم الأسرة وتحديد النسل بعد عام ١٩٩٠ إذ تم فرض الحصار الاقتصادي على العراق على شتى الصعد والميادين وترتب على ذلك تدهور الوضع الاقتصادي وانخفاض مستوى التعليم الى مستوى لم يبلغه العراق في السنوات المنصرمة إذ ارتفع مستوى الأمية بشقيها الأبجدي والحضاري بسبب التسرب وعدم الالتزام بتنفيذ إلزامية التعليم الى جانب تدني مستوى الخدمات لدى لمواطنين وبخاصة في مجال الصحة العامة والخدمات الصحية وبما انعكس على المرأة مباشرة فضلا عن انشغال المرأة ومساهمتها مع الرجل في تامين لقمة العيش لابنائها ومثلل هذه الظروف انعكست سلبا على معدلات الخصوبة لدى المرأة العراقية .

ملخص القول أن الظروف التي مرت ومازالت تمر بها الاسرة العراقية عموما والمرأة على وجه الخصوص كونها معبرة عن مدى الخصوبة حالت دون توفر الظروف والإمكانات المادية والنفسية والاجتماعية اللازمة للإنجاب الأمر الذي دفع الأسرة عموما والمرأة على وجه التحديد الى ممارسة تنظيم الأسرة كخيار حتمي لتجاوز المحن والظروف التي تمر بها الأسرة العراقية ولاشك ان اعتماد برامج تنظيم الأسرة مرهون بجملة الظروف الذاتية والموضوعية التي تعد كمحددات لاعتماد تلك البرامج هي ما ستكون موضع دراستنا وبحثنا .

ثانيا :دراسات سابقة

في حدود أغراض بحثنا سنتناول بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة بمحددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة في الاقطار العربية وبعض الدول النامية المشابهة لواقعنا نقلا عن دراسة (رشود ١٩٩٩ ص ص١١٩-١٢٢) .

أشارت دراسة (جلال الدين ١٩٨٢)لوقف الإنجاب في الأردن والسودان الى أن عدد الأطفال الأحياء من الذكور كان من بين أهم المتغيرات التي تتأثر بها الاتجاهات والميول الخاصة بوقف الإنجاب أو الاستمرار فيه .بينما اوضحت دراسة علوش واخرون ١٩٨٦ أن مستوى المعيشة يعد مؤشرا فاعلا في استخدام وسائل منع الحمل في الريف والحضر وبدرجة فان فيها مستوى التعليم مما يدل على أهمية العوامل الاقتصادية في السلوك الإنجابي ، كما وجد في هذه الدراسة أن مستوى تعليم الزوج اكثر تأثيرا من مستوى تعليم المرأة .

واكدت دراسة فريال احمد ١٩٨٨ في مصر أن هناك علاقة موجبة بين استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعدد الأحياء . كما بينت الدراسة انه كلما ارتفع تعليم الزوجين زاد احتمال استخدامهما لوسائل تنظيم الأسرة وأفصحت عن انه كلما ارتفع السن عند الزواج انخفض استخدام وسائل تنظيم الأسرة .فضلا عن ذلك فان نتائج الدراسة تؤيد وجود علاقة طردية بين تنظيم الأسرة والنشأة الحضرية ووجود علاقة بين عدد الأطفال المتوفين واستخدام وسائل تنظيم الأسرة

وفي دراسة(العلاف واخرون ١٩٩٥) التي اجريت على النساء المترددات على المستشفيات في الكويت تبين أن احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة من قبل امرأة أمية ومن أسرة فقيرة لا تختلف عن امرأة جامعية وتنتمي لاسرة غنية .

وتوصلت دراسة رشود (رشود ،١٤٠٠،١٩٩٩)المتضمنة ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات توصلت الى أن ممارسة تنظيم الأسرة تتأثر بتعلم الزوج والزوجة وعدد أبنائهما الأحياء والأموات فضلا عن السن عند الزواج والإقامة في الحضر والمستوى المعيشي للأسرة كما تبين أن هناك اختلافا بين الريف والحضر في محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة .

أما بالنسبة للدراسات غير العربية فقد بينت دراسة محمود (١٩٩٢)لعينة من النساء المتزوجات في باكستان بينت أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة من قبل المرأة الحضرية تتأثر طرديا بمستوى التعليم ودخل الأسرة والعيش في أسرة قروية والتعرض لبرنامج تنظيم الأسرة .

وفي دراسة المحددات واستعمال وسائل تنظيم الأسرة في بنغلادش وجد خان وريسايد((khan and Raeside 1991) أن الاستعمال يتأثر عكسيا بعمر المرأة ووفيات الأطفال والديانة والإقليم الجغرافي في حين يتائر الاستعمال طرديا بعدد الأطفال الأحياء ومستوى تعليم المرأة ومهنة الزوج واستقلالية المرأة ،.

واشارت دراسة السعاوي وادامكك (Alsaawi and Adamchak 2000) لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة في كازاخستان الى انه لم يكن هناك تأثير معنوي للتعليم أو عمل المرأة على استعمال وسائل تنظيم الأسرة.

المبحث الثالث / إجراءات البحث

١- عينة البحث

اختيرت (١٥٠) امرأة متزوجة من مناطق محافظة ديالى (ريف،حضر) بكيفية اقرب للعشوائية وذلك من خلال توزيع استمارة البحث من قبل طالبات كلية التربية الأساسية /جامعة ديالى اللاتي ينحدرن من مناطق ريفية وحضرية متوزعة على عموم مناطق المحافظة وبما يجعل عينة الدراسة ممثلة لنساء محافظة ديالى المتزوجات بدرجة لاباس بها فضلا عن عدم توفر الباحثين على إحصاءات سكانية دقيقة يستطيعون من خلالها سحب عينة ممثلة لسكان محافظة ديالى وذلك بسبب عمليات النهب والسلب والتدمير التي طالت البنى التحتية للمجتمع العراقي بعد ٤/٩/ ٢٠٠٣فترة أجراء البحث .

٢- أداة البحث

تم تصميم استمارة استقصاء تتضمن المحددات الرئيسة لتنظيم الأسرة من قبيل المستوى التعليمي للزوجين والمستوى المعاشي والحالة العملية ومحل الإقامة وعدد الأطفال الأحياء والمتوفين والعمر عند الزواج وسواها وكما مبينة في ملحق رقم (١) وقد اعتمد أعداد هذه الاستمارة على الدراسات السابقة بهذا الخصوص فضلا عن القيام بداسة استطلاعية تضمنت السؤال المفتوح الآتي :

(برأيك ما المحددات الرئيسية لتنظيم الأسرة)

تم توجيهه لعينة من النساء المتزوجات في محافظة ديالى تمثلت ب(٣٠) امرأة الى جانب خبرة الباحثين في هذا الميدان .

وفي ضوء المعطيات المذكورة أنفا تم تصميم استمارة البحث بصيغتها النهائية والتي تضمنت جملة من المحددات الأساسية المعتمدة في تنظيم الأسرة من قبل المرأة المتزوجة في محافظة ديالى .

٣-الوسائل الإحصائية

استخدم اختبار المطابقة (كا٢) لحساب دلالة الفروق المعنوية بين متغيرات البحث وذلك في ضوء استجابات عينة البحث .

نتائج البحث

بغية التحقق من صحة فرضيات البحث ، اعتمد الباحثون اختبار كا٢ لمعرفة دلالة الفرو ق بين متغيرات البحث وكما مبينة في الجدول رقم (١).

جدول (١)

يبين نتائج اختبار فرضيات البحث باستخدام كا٢

رقم الفرضية	قيمةكأالمحسوبة	قيمة كأ الجدولية		درجة الحرية
		٠،٠٥	٠،٠١	
١	٦٦،٧٦	٥،٩٩	٩،٢١	٢
٢	٧١،٦٨	٥،٩٩	٩،٢١	٢
٣	٣،٦٤	٥،٩٩	*٩،٢١	٢
٤	١٤٨	٥،٩٩	٩،٢١	٢
٥	٦٤،٣٢	٩،٤٩	١٣،٢٨	٤
٦	٣٤،٣٢	٩،٤٩	١٣،٢٨	٤
٧	٦	٣،٨٤	*٦،٦٤	١
٨	٢٦،٢٨	٥،٩٩	٩،٢١	٢
٩	٠،٦٩	٣،٨٤	*٦،٦	١
١٠	٦٠،٧٦	٥،٩٩	٩،٢١	٢

*دالة عند مستوى دلالة ٠،٠١

مناقشة النتائج

على وفق النتائج المبينة في الجدول رقم (١) اتضح ان هناك سبع فرضيات تم قبولها كمحددات لتنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى في حين رفضت ثلاث فرضيات وكما في الآتي :-

الفرضية الأولى

"عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين عمرالمرأة عند الزواج وتنظيم الأسرة "

إذ تشير المعطيات الرقمية للجدول رقم (١)الى أن القيمة المحسوبة لكا٢ عند مستوى ٠،٠١ وبدرجة حرية (٢) كانت (٦٦،٧٦) مقابل القيمة الجدولية البالغة (٩،٢١) الأمر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية (العدم) أي أن هناك علاقة ارتباطيه بين العمر عند الزواج وتنظيم الأسرة من قبل النساء المتزوجات في محافظة ديالى

الفرضية الثانية

"عدم وجود فروق معنوية بين عمر المرأة الحالي وتنظيم الأسرة "

يتبين من الجدول رقم (١) أن قيمة كا٢ لمحسوبة عند مستوى ٠،٠١ ودرجة حرية (٢) هي ٧١،٦٨ بينما كانت قيمته الجدولية ٩،٢١ وبما يعني أن هناك علاقة ارتباطيه بين متغير العمر الحالي للمرأة المتزوجة وتنظيم الأسرة وعليه ترفض الفرضية الصفرية .

الفرضية الثالثة

"لا توجد فروق معنوية بين تنظيم الأسرة وعدد الأطفال الأحياء للمرأة "

من معطيات الجدول رقم (١) تبين أن قيمة كأ المحسوبة عند مستوى (٠،٠١) ودرجة حرية (٢) هي (٣،٦٤) وهي اقل من القيمة الجدولية البالغة (٩،٢١) ان مثل هذه النتيجة تدل على عدم وجود علاقة ارتباطيه بين عدد الأطفال الأحياء لدى المرأة وممارستها لتنظيم الأسرة ومما يعني قبول الفرضية الصفرية .

ولو رجعنا الى المحلق رقم (١) لوجدنا أن (٣٧،٣ %) من أفراد العينة يتراوح عدد الأطفال الأحياء لديهن مابين (٣-٥) أطفال . وان (٣٦،٦%) من العينة لديهن اكثر من خمسة أطفال أحياء ، بصيغة أخرى تبين أن ٧٣،٩ %من العينة لديهن مابين ٣ واكثر من ٥اطفال أحياء دون أن يمارسن تنظيم الأسرة .

ومثل هذا يدعونا الى القول بان قلة الأطفال الأحياء أو كثرتهم لاعلاقة له بتنظيم الأسرة من قبل المرأة إنما يعود ذلك الى أسباب أخرى من قبيل عمر ألام المستوى التعليمي لها ، والمهنة التي تمتهنها و الدخل الشهري ونوع السكن وسواها وكما أن ذلك ينعكس عن طبيعة الثقافة القيمية السائدة في مجتمع البحث والذي يشجع على الإنجاب .

الفرضية الرابعة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة وعدد الأطفال المتوفين لدى المرأة ".

إذ تبين من نتيجة اختبار الفرضية أن قيمة كا٢ المحسوبة اكبرمن القيمة الجدولية إذ بلغت (١٤٨) ضمن دلالة (٠،٠١) ودرجة حرية (٢) مقابل (٩،٢١) الجدولية .

وفي ضوء هذه النتيجة ينبغي رفض فرضية العدم أي أن هناك علاقة ارتباطيه بين تنظيم الأسرة وعدد الأطفال المتوقين إذ تبين البيانات الإحصائية في المحلق رقم (١) ان (١٢٠) من أفراد العينة وبما يوازي (٨٠%) ليس لديهن أطفال متوفين .

الفرضية الخامسة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة ومستوى تعليم المرأة "إذ بلغت قيمة كا٢ المحسوبة ٦٤،٣٢ ضمن دلالة معنوية ٠،٠١ ودرجة حرية (٤) مقابل القيمة الجدولية التي بلغت (١٣،٢٨) وهذا يعني أن مستوى تعليم المرأة يؤثر على مسالة تنظيم الأسرة وبما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية .

الفرضية السادسة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة ومستوى تعليم الزوج "

إذ دلت اختبار الفرضية أن هناك علاقة ارتباطيه بين المتغيرين أي أن تعليم الزوج يؤثر إيجابيا في تنظيم الأسرة ذلك أن قيمة كا٢ عند مستوى دلالة (٠،٠١) ودرجة حرية ٤ بلغت ٣٤،٣٢ مقابل القيمة الجدولية البالغة (١٣،٢٨) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية .

الفرضية السابعة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة ونوع السكن "

اذ بينت معطيات الجدول رقم (١) أن قيمة كا٢ المحسوبة بلغت (٦) عند مستوى (٠،٠١) ودرجة حرية (١) مقابل القيمة الجدولية البالغة (٦،٦٤) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى أن نوع السكن متغيرا مستقلا لا يؤثر في تنظيم الأسرة لدى ألام واذا ما علمنا أن (١٣٣) من أفراد العينة وبما يوازي ٨٠،٦% هم من سكنة المدينة تبين أن السكن لا يشكل مشكلة وعائقا بالضد من تنظيم الأسرة لان ذلك يشير الى أن نمط الأسرة النووية هو السائد وبما يسهم في توفير السكن الملائم لأفراد الأسرة وقد يعود هذا في جانب منه الى الظروف الاقتصادية المتدنية وحالة العوز التي جعلت المتزوجين حديثا بحاجة لدعم ومساندة الأسرة الممتدة لمواجهة متطلبات الحياة القاسية .

الفرضية الثامنة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة و مستوى المعيشة " .

تبين من نتيجة الاختبار أن قيمة كا٢ بلغت (٢٦،٢٨) مقابل القيمة الجدولية البالغة (٩،٢١) الأمر الذي يدعونا الى رفض الفرضية الصفرية أي ان هناك علاقة ارتباطيه بين مستوى المعيشة وتنظيم الأسرة إذ تشير المعلومات في الملحق رقم (١) أن تنظيم الأسرة بلغ لدى المستوى المنخفض ٣١،٣% ارتفع لدى المستوى المتوسط الى ٥١،٣% ثم ينخفض لدى المستوى المرتفع إذ بلغ ١٧،٣٣%.

الفرضية التاسعة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة والحالة العملية للمرأة " .

لشارت نتائج التحليل الى عدم وجود علاقة ارتباطيه بين الحالة العملية للام وتنظيم الأسرة وكما دلت قيمة كأ البالغة ٠،٦٩ مقابل القيمة الجدولية البالغة ٦،٦٤ الأمر الذي يدعونا الى قبول الفرضية الصفرية .

وبتصفحنا معطيات الملحق رقم (١) تبين أن (٧٩) من أفراد العينة وبما يوازي ٥٢،٦٦% يمارسن تنظيم الأسرة على الرغم من أنهن ربات بيوت مقابل ٤٧،٣٣ يمارسن تنظيم الأسرة من الموظفات أي لا دخل لعمل المرأة في تنظيم الأسرة .

مثل هذه النتيجة تشير الى وجود أسباب أخرى تسهم في تنظيم الأسرة كتلك التي اظهرتها نتائج بحثنا ضمن الفرضيات التي تم قبولها مثل المستوى التعليمي للزوج والزوجة وعمر المرأة وعدد الأطفال ومستوى المعيشة وسواها .

الفرضية العاشرة

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تنظيم الأسرة ومحل الإقامة للأسرة " .

إذ تشير معطيات الجدول رقم (١) الى ان محل الإقامة (مركز المدينة أو القضاء ،الريف) يؤثر في تنظيم الأسرة وذلك حسبما أكدته قيمة كأ البالغة ٦٠،٧٦ مقابل القيمة الجدولية البالغة ٩،٢١ الأمر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية ومما يعزز هذه النتيجة من خلال البيانات الموضحة في الملحق رقم (١) ان ٦٢% من العينة ممن يمارسن تنظيم الأسرة هن من سكنةمركز المدينة وان ٢٦،٦٦% من سكنةمركز القضاء وان ١١،٣٣% هن من سكنةالريف .

التوصيات والمقترحات

ابتداء لابد من الإشارة الى أن نتائج البحث مرهونة بعينة الدراسة وذلك لان سحب العينة لم يتم بكيفية علمية دقيقة وذلك لعدم توافر البيانات والإحصاءات الدقيقة بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطر وما تعرض اليه من مظاهر السلب والنهب والتدمير التي طالت جميع مرافق الدولة ومؤسساتها على ان هذا لايعني محدودية النتائج إذ حاول الباحثون جل استطاعتهم ان تكون العينة ممثلة معتمدين على البيانات التي تم الحصول عليها

هذا وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي ويقترح الباحثون مايأتي :-

١- تفعيل دور المتغيرات التي أظهرت تأثيرها في تنظيم الأسرة مثل العمر عند الزواج والعمر الحالي وعدد الأطفال المتوفين ومستوى تعليم الزوج والزوجة ومستوى المعيشة ومحل الإقامة وبما ينعكس بكيفية إيجابية على تنظيم الأسرة .

٢- أجراء دراسة على مستوى أوسع (على مستوى الأسرة والمؤسسات المعنية والمجتمع) لمعرفة محددات تنظيم الأسرة وانعكاساتها على التنمية في القطر .

٣- نشر الوعي التربوي والثقافي بين شرائح المجتمع الى الدرجة التي تستطيع فيها اتخاذ القرارات الحاسمة في مسالة تنظيم الأسرة أو عدمه بعيدا عن الاعتباطية وعوامل الصدفة .

المصادر

١- الخريف ، رشود محمد ، ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات : دراسة بيانات المسح الديموغرافي لعام ١٩٩٩ (مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٩ ، العدد ٤، ٢٠٠١

٢- الساعدي ، حميد علوان ، وخضير عباس التميمي " التحليل المكاني لسكان محافظة ديالى بحسب المعطيات الرقمية لإحصاء ١٩٩٧" مجلة الفتح ، العدد السابع عشر ٢٠٠٣ .

٣- العكيلي ، هناء محسن ((نتائج تأثيرات سياسة تشجيع الإنجاب على المراة العربية : دراسة حالة العراق)) بحث مقدم الى اجتماع الخبراء حول السياسات السكانية والمراة العربية / الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٩ .
٤- علي ، يونس حمادي ، مبادى علم الديمغرافية ،مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٥
٥- الغانم ، كلثم علي " ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثيره في عملية التنمية مع تحليل لاوضاع المرأة العربية " مجلة العلوم الاجتماعية مجلد ٣٢، العدد٤،٢٠٠٤.
٦-المؤمني ، محمد واخرون " السكان والتنمية في الوطن العربي " دار الكندي ، اربد ، الاردن ،١٩٩٧ .

ملحق (١) يبين استجابات عينة البحث تبعا لمحدداتها

المحددات	مستوياتها	مجموع الاستجابات
١- العمر عند الزواج	اقل من ١٨سنة ١٨-٢٥ سنة اكثر من ٢٥ سنة	٢٣ ٩٧ ٣٠
٢- العمر الحالي	اقل من ٢٠ سنة ٢٠ ــ٣٥ سنة اكثر من ٣٥ سنة	٢ ٨٢ ٦٦
٣-عددالاطفال الأحياء	١-٢ ٣-٥ اكثر من ٥	٥٦ ٥٥ ٣٩
٤- عددالاطفال المتوفين	لم يتوف أحد طفل واحد طفلان أو اكثر	١٢٠ ٢٠ ١٠
٥- مستوى التعليم (ألام)	تقرا وتكتب ابتدائية متوسطة إعدادية جامعة فما فوق	١٠ ٢٢ ٢٣ ٣١ ٦٤
٦- مستوى تعليم الزوج	يقرا ويكتب ابتدائية متوسطة اعدادية جامعة فما فوق	٧ ٢٣ ٣٦ ٣٤ ٥٠
٧- السكن	مع الأهل سكن مستقل	٦٠ ٩٠
٨-مستوى المعيشة	منخفض متوسط مرتفع	٤٧ ٧٧ ٢٦
٩- الحالة العملية	ربة بيت موظفة	٧٩ ٧١
١٠- محل الإقامة	مركز المدينة مركز القضاء ريف	٩٣ ٤٠ ١٧